

## تقرير

ثمرة «الشراكة» مع أوروبا  
العجز التجاري تضاعف 3 مرات!

## فاسد



تضاعف عجز الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي أكثر من 3 مرات منذ عام 2002 (هيثم الموسوي)

شارحاً أن «الضرر حصل، والنقاش الآن هو في كيفية الحد منه» عبر إجراءات كفض (رسوم نوعية) على استهلاك على الواردات، وإن كانت الرسوم تلك مخالفة ظاهرياً لمبدأ «تحرير التجارة»، فالواقع أن «الكل يضحك على الكل، والجميع يفرض إجراءات حمائية»، يؤكد الحاج حسن. ولدى سؤاله عن المنطق من خفض الرسوم الجمركية حتى قبل توقيع اتفاقية الشراكة، يجب الحاج حسن أن الدول «بلي بتقهم» ترفع الرسوم الجمركية قبل عقد اتفاقيات كهذه، كي تحسن شروطها التفاوضية، شارحاً أن غالبية الصناعات المحلية تضررت حتى قبل «اتفاقية الشراكة» بسبب «اتفاقية التيسير» لتحرير التجارة العربية البينية، وأن أبرز الصناعات المتضررة كانت صناعات السيراميك والجلود والنسيج والزجاج. «لو لم تكن بعض الصناعات محمية، كصناعة الترابية والكابلات والألومنيوم، لكانت قد انتهت»، يؤكد الحاج حسن، قائلاً إنه ذهب باتجاه فرض إجراءات حمائية على الصناعات كافة، كفض رسوم نوعية وإجازات استيراد مسيقة، وأنه بدأ تطبيق هذه الإجراءات فعلياً على صناعات الترابية ورقائق البطاطا. خلافاً للاعتقاد السائد، ف«اتفاقية الشراكة» نفسها تبيح، عملاً بالفقرة 25 منها، «إذا كانت أي سلعة لأي من الطرفين تُستورد بكميات متزايدة وبشكل يسبب أو يهدد بالتسبب بضرر فادح للمنتجين المحليين، يكون الطرف (المتضرر) حراً بتعليق التزاماته (ذات الصلة بالاتفاقية) جزئياً أو كلياً»، بحسب إجابة بعثة الاتحاد الأوروبي في بيروت على أسئلة «الأخبار»، لكن في الواقع، قد يكون لكلمة «إغراق» وقع الموسيقى على أذان المستوردين، أصحاب الوكالات التجارية الحصرية؛ إذ يبدو حتماً بعيد المنال أن يعمد هؤلاء، أصحاب الأمر والنهي في «جمهورية التجار»، إلى الاستفادة من الفقرة المذكورة من الاتفاقية؛ كما أنه من المستحيل أن يعمد هؤلاء إلى تفكيك احتكاراتهم بأيديهم، عملاً ببند الاتفاقية التي تشدد على ضمان تنافسية الاقتصاد، والأرجح أن يدفعوا لتطبيق ما يناسبهم مما ورد في الاتفاقية في هذا السياق، ألا وهو «تفكيك الاحتكارات الحكومية» فقط (وهم بدأوا بذلك بالفعل)!

إنتاجها، وبناء شبكة نقل بري كفؤة تتضمن إنشاء سكة حديد من بيروت إلى البقاع مثلاً، فضلاً عن إعفاء مدخلات الإنتاج (آلات، أسمدة، مواد أولية) من الرسوم، يشرح المصدر، مؤكداً أن «أياً من تلك الإجراءات لم يُتخذ». وقد يكون أهم الإجراءات التي كان من الواجب اتخاذها ضمان «تنافسية» الاقتصاد، ما يعني تفكيك البنى الاحتكارية التي تكبل الاقتصاد وتخلق أي إمكانية للمنافسة. يضحك وزير الصناعة حسين الحاج حسن طويلاً لدى سؤاله عن الإجراءات المتخذة لرفع تنافسية الصناعات اللبنانية منذ توقيع «اتفاقية الشراكة» عام 2002. الحديث عن الإجراءات المذكورة «نكتة»، يقول الحاج حسن، مؤكداً أنه «لم يتحقق شيء منها؛ أو ربما تحقق النزر اليسير فقط». يصف الحاج حسن تشريع الأبواب أمام الصادرات الأوروبية في ظل الوضع الراهن بأنه «اجتياح جديد»، إذ تسوء حالة الصناعة باطراد لأن الدولة «لم تقم بإجراءات كافية بالحد الأدنى لتأهيل صناعتها لتنافس في ظل اتفاقيات كاتفاقية التيسير العربية واتفاقية الشراكة الأوروبية». لن تؤثر الأخيرة كثيراً في صناعتنا لأننا «لا ننافس الأوروبيين في غالبية صناعاتهم؛ لكن المشكلة في خسارة الدولة لجزء مهم من الإيرادات (الجمركية)»، يقول الحاج حسن،

مع حلول الأول من آذار الحالي، وتطبيقاً ل«اتفاقية الشراكة» بين لبنان والاتحاد الأوروبي، ألغيت الرسوم الجمركية بالكامل على التجارة بالسلم الصناعية بين الطرفين، كما وصلت الرسوم الجمركية على السلم الزراعية المتبادلة إلى حدودها الدنيا وذلك بعد انتهاء مرحلة التخفيض التدريجي لهذه الرسوم، التي بدأت منذ توقيع الاتفاقية عام 2002. فما هو الحصاد الأولي لهذه الاتفاقية منذ توقيعها حتى نهاية العام الماضي؟

فراس أبو مصلح  
تضاعف عجز الميزان التجاري اللبناني مع الاتحاد الأوروبي أكثر من 3 مرات، من 2,6 مليار دولار في عام 2002 إلى 8,4 مليارات دولار في عام 2014؛ يعكس تفاقم العجز التجاري شروط التبادل المحققة بين الطرفين غير المتكافئة، التي زادت من حدتها «اتفاقية الشراكة» التي توصف زوراً بأنها اتفاقية «تحرير التجارة». الصناعات اللبنانية لا تنافس تلك الأوروبية، فهي تلقى محاربة رسمية في «جمهورية التجار»، بدلاً من الدعم ك«مثيلاتها» الأوروبية؛ وبالرغم من البرامج العديدة الممولة من الاتحاد الأوروبي «لرفع تنافسية» الصناعات اللبنانية، إلا أن أكلاف الأخيرة «ارتفعت بدل أن تنخفض، ولأسباب داخلية»، بحسب المدير العام لجمعية الصناعيين، سعد الدين عويني. أما في الزراعة، فالرسوم الجمركية الهزيلة، حتى قبل خفضها بموجب الاتفاقية، كانت أدنى بكثير من معدلات الدعم التي يتمتع بها الإنتاج الزراعي الأوروبي، ما يعني إغراقاً للإنتاج المحلي، زادت من حدته الاتفاقية التي أبقّت على الحواجز الجمركية وغير الجمركية (محددات كمية «كوتا» وجداول زمنية للاستيراد، فضلاً عن المواصفات) التي يحمي بها الأوروبيون إنتاجهم الزراعي «الحساس»!

الاتحاد الأوروبي:  
الطرف المتضرر حر  
بتعليق التزاماته  
جزئياً أو كلياً

بحسب «اتفاقية الشراكة» نفسها، كان يُفترض بلبنان أن يتخذ خلال فترة التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية (2002-2015) إجراءات من شأنها تحصين الإنتاج المحلي قبل تشريع الأبواب بالكامل أمام المنافسة غير المتكافئة من الإنتاج الأوروبي، يشرح مصدر مطلع معني بالملف، على رأس الإجراءات تلك خفض أكلاف الإنتاج المحلي بنحو 30%، وأهم تلك الأكلاف أكلاف الطاقة والنقل، حيث كان يُفترض خفض سعر الكهرباء بالتحويل إلى استعمال الغاز

تطوّر التبادلات التجارية بين لبنان والاتحاد الأوروبي			
السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
2002	2,802,789	150,042	-2,652,747
2003	3,065,450	142,920	-2,922,530
2004	3,768,624	181,491	-3,587,133
2005	3,744,050	212,251	-3,531,799
2006	3,540,903	273,268	-3,267,635
2007	4,524,498	464,242	-4,060,256
2008	5,887,027	532,455	-5,354,572
2009	6,230,497	450,481	-5,780,016
2010	6,430,757	766,536	-5,664,221
2011	7,275,831	505,097	-6,770,734
2012	8,250,233	444,139	-7,806,094
2013	8,356,262	353,971	-8,002,291
2014	8,749,942	367,107	-8,382,835

الاتصال مع شلوق لم ينجح. في المرة الأولى طلب متلقي الاتصال الانتظار حتى فترة الظهيرة ليكون عميد الكلية قد أنهى بعض الأعمال، وفي المرات الأخرى لم يجب أحد على الاتصالات. تتخوف المصادر من أن يقدم رئيس الجامعة وعميد الكلية على عقد صفقة على حساب مستوى الكلية والقوانين المرعية الإجراء. التخوف مبرر، إذ سبق لهما أن عقدا اتفاقاً سياسياً مع تيار العزم منذ عامين، قضى بخفض معدل قبول الطلاب في امتحانات الماستر 2 إلى 20/7,5، إذ إن طلاب تيار العزم حينها خرّقوا مقاطعة الطلاب لامتحانات.

ترافقت مع تغييب المكون السني عن كليتي الإعلام والتربية، إلى جانب كلية إدارة الأعمال، والحقت غيباً بهذا المكون يفترض تصحيحه». وعن كيفية التعويض على الطلاب، أوضح شحيطة أن الدروس توقفت في الكلية قبل 3 أيام من موعد إمتحانات الفصل الأول، مرجحاً أن تجرى الامتحانات الأسبوع المقبل على أبعد تقدير، ومتوقعاً أن «يكون الفصل الثاني مكثفاً ومضغوطاً لتعويض ما فات على الطلاب من انقطاع عن الدراسة في فترة الإضراب».

